إلى السادة /المساهمين
الشركة الوطنية للبتروكيماويات

تقرير تأكيد محدود حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة الى مساهمي الشركة الوطنية للبتروكيماويات

قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق لبيان الاعمال والعقود المبرمة بين الشركة الوطنية للبتروكيماويات ("الشركة") والأطراف ذوي العلاقة لأعضاء مجلس ادارة الشركة ("التبليغ ") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والذي يجب تقديمة من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة ("المجلس") وفقاً للمقاييس الموضحة أدناه لكي يتفق مع متطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات.

الموضوع

إن موضوع ارتباطنا لتأكيد محدود هو التبليغ المقدم لنا والذي أعدته إدارة الشركة واعتمده رئيس المجلس كما هو مرفق بهذا التقرير.

المقاييس

إن المقاييس المطبقة هي متطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة (٢٠١٥ – ١٤٣٧هـ) والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الاعمال أو العقود التي تمت لحساب الشركة مع أي عضو من أعضاء المجلس، فإنه يجب الابلاغ عن هذه المصالح للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة للشركة. يجب على عضو المجلس أن يبلغ المجلس عن هذه المصالح ولا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت في المجلس على القرار الذي يصدر للموافقة على هذه الاعمال أو العقود. ويقوم رئيس المجلس بإبلاغ الجمعية العامة بالاعمال أو العقود التي يكون لعضو المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد التبليغ وفقا للمقاييس والتأكد من اكتمالها. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية مناسبة لإعداد التبليغ الخالي من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

استقلالنا والرقابة النوعية

التزمنا بمتطلبات الاستقلال لقواعد سلوك واداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمتطلبات الأخلاقية المناسبة لارتباطنا بالتأكيد المحدود في المملكة العربية السعودية، التي تتضمن الاستقلال ومتطلبات أخرى مبنية على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والتأهيل المهني والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تطبق الشركة المعيار الدولي للرقابة النوعية رقم ١ المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليه، تحتفظ بنظام شامل للرقابة النوعية يتضمن سياسات وإجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية.

pwc

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج عن تأكيد محدود حول التبليغ بناء على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها .لقد قمنا بتنفيذ ارتباطنا لتأكيد محدود وفقا للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) ،"ارتباط التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" (المعيار الدولي لإرتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠) ،المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار منا تخطيط وتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا لفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

تعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على اجتهادنا، وتتضمن تقييم المخاطر مثل إخفاق الأنظمة والرقابة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وعند القيام بتقيم المخاطر، نأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتزام الشركة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص على اساس اختباري، للأدلة المؤيدة للأنظمة والرقابة المتعلقة بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات.

نعتقد أن الأدلة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لاستنتاجنا عن التأكيد المحدود.

ملخص لنطاق العمل الذي قمنا فيه

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول التزام الشركة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والاتفاقيات من قبل أي عضو من أعضاء المجلس مع الشركة.

- الحصول على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة بكافة المعاملات والاتفاقيات المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء المجلس، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

- مراجعة محاضر اجتماعات المجلس التي تشير إلى قيام عضو المجلس بإبلاغ المجلس بتلك المعاملات والاتفاقيات التي أبرمها عضو المجلس خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بالاضافة الى ذلك، لا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت في المجلس على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في اجتماعات المجلس.

- اختبار توافق المعاملات والعقود المدرجة التي أجراها أعضاء مجلس الإدارة خلال العام ، وكذلك تأكيد من أعضاء مجلس الإدارة الذين لم يكن لديهم معاملات خلال السنة.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا المتعلقة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات لقيود ملازمة، وبناء عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يتم الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الاحتيال والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

يعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب المعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع أدلة ملائمة كافية و محدودة بشكل مخطط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على مستوى أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود مقارنة بارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبناء عليه، فإننا لا نبدي رأي مراجعة او رأي فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيد لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ على الأنظمة والرقابة تغيير يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

بناء على الأعمال التي تم القيام بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات التي المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

قيود الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة الشركة فقط، وذلك لمساعدة الشركة و رئيس المجلس في الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالتقرير الى الجمعية العامة العادية للمساهمين وفق أ للمادة رقم ٧١ من نظام الشركات. لا ينبغي استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه إلى أي أطراف أخرى، دون الحصول على موافقتنا المسبقة، باستثناء وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة.

برايس وترهاوس كوبرز

علي عبدالرحمن العتيبي
ترخيص رقم ٣٧٩

برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون قانونيون
ترخيص ٣٢ ١١ ٢٥٢
س ت ٢٠٥١٠٠٢٣٨٤
PRICEWATERHOUSECOOPERS
CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTS
Lic No. 323/11/252
C.R. 2051062384

١٧ مارس ٢٠٢٢
١٤ شعبان ١٤٤٣ هـ

التاريخ: ١٤٤٣/٠٨/١٢هـ
الموافق: ٢٠٢٢/٠٣/١٥م

السادة مساهمي الشركة الوطنية للبتروكيماويات،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

التزامًا بالمادة (٧١) من نظام الشركات الصادرة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧٩) بتاريخ ١٤٣٩/٧/٢٥هـ والتي نصت على أنه لا يجوز بأن يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة إلا بترخيص من الجمعية العامة. وإشارة إلى توقيع الشركة الوطنية للبتروكيماويات (ويُشار إليها بعبارة "**بتروكيم**") لاتفاقية تنفيذ ملزمة مع المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي (ويُشار إليها بكلمة "**المجموعة السعودية**") بتاريخ ١٤٤٣/٣/٢١هـ (الموافق ٢٠٢١/١٠/٢٧م (ويُشار إليها بعبارة "**اتفاقية التنفيذ**")، والتي اتفقت الشركتان بموجبها على قيام المجموعة السعودية بتقديم عرض للاستحواذ على جميع الأسهم المصدرة في بتروكيم غير المملوكة من قبل المجموعة السعودية مقابل إصدار أسهم جديدة لمساهمي بتروكيم في المجموعة السعودية، وذلك وفقًا لأحكام المادة (٢٦) من لائحة الاندماج والاستحواذ وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرتين عن مجلس هيئة السوق المالية، وكذلك وفقًا لعدد من الشروط والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية التنفيذ (ويُشار إليها بكلمة "**الصفقة**").
وحيث يوجد لعدد من أعضاء مجلس الإدارة مصلحة غير مباشرة في اتفاقية التنفيذ، فإننا نوضح أدناه طبيعة مصلحة أعضاء مجلس الإدارة آملين بذلك الحصول على ترخيص السادة المساهمين في هذا الخصوص.

الاسم	طبيعة المصلحة
معالي الأستاذ حمد السياري	نظراً لملكيته المباشرة في المجموعة
الأستاذ سليمان محمد المنديل	نظراً لملكيته المباشرة وغير المباشرة في المجموعة
الدكتور رشيد راشد العوين	نظراً لملكيته المباشرة في المجموعة
الأستاذ/ إياد عبدالرحمن الحسين	ممثلًا للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة بتروكيم، والتي تُعد بدورها أحد كبار المساهمين في المجموعة السعودية.
الأستاذ/ خالد محمد العريفي	ممثلًا للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس إدارة بتروكيم، والتي تُعد بدورها أحد كبار المساهمين في المجموعة السعودية.
الأستاذ عبدالرحمن صالح السماعيل	كونه الرئيس التنفيذي للمجموعة، وكذلك ملكيته المباشرة في المجموعة.

وقد قام أعضاء مجلس الإدارة المشار إليهم أعلاه بتبليغ مجلس الإدارة بما لهم من مصلحة في هذه الاتفاقية. كما تم توثيق هذا التبليغ في قرار مجلس الإدارة الصادر بالموافقة على اتفاقية التنفيذ.
كما نرفق التقرير الخاص من مراجعي حسابات الشركة السادة/ شركة برايس وتر هاوس كوبرز محاسبون قانونيون.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،

حمد سعود السياري
Hamad alsayari
Hamad alsayari (Mar 16, 2022 17:28 GMT+3)

رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للبتروكيماويات